التطورات الداخلية وموقف اليسار التركي منها ١٩٨٠-١٩٨٤م

م.م. رئام صاحب علي الشبلي

أ.م.د عصام كاظم عبد الرضا الفيلي

الجامعة المستنصرية / كلية التربية

Reaamsahib٩٧٢@gmail.com

الملخص:

بعد قيام انقلاب عام ١٩٨٠، حدث تغييرات مهمة في النظام السياسي التركي واهمها محاولة القادة العسكريين الأتراك للتدخل في الحياة السياسية وإملاء شروطهم وإجراءاتهم المتعلقة بالمشاركة السياسية في الحكم وهذا ما تبلور بعد الانقلاب وإصدار دستور ١٩٨٢ وغيرها من الإجراءات والتطورات التي شهدتها تركيا خلال تلك المرحلة.

الكلمات المفتاحية: (تركيا، انقلاب، الاحزاب)

Internal developments and the position of the Turkish left on them ١٩٨٠-١٩٨٤

Ream sahib ali Al-shibli

Essam kazem Abdul Reda al-Faili

Abstract:

After the ١٩٨٠ coup d'état, important changes took place in the Turkish political system, the most important of which was the attempt of the Turkish military leaders to interfere in political life and dictate their conditions and procedures related to political participation in governance.

Keywords: (Turkey, coup, parties)

المقدمة:

شهدت تركيا منذ تأسيسها قيام عديد من الاحزاب السياسية التي كانت لها دور كبير في مجريات الاوضاع السياسية وكان من تلك الاحزاب احزاب يسارية التي حاولت

تطبيق الافكار الماركسية –اللينية في تحقيق تطلعات طبقة العمال والفلاحين واقامة سلطة اشتراكية، وبسبب طبيعة النظام لم يتمكن اليسار من ممارسة نشاطه بشكل حر لذلك ظلت تلك الاحزاب هامشية ضعيفة.

ارتبطت المدة الزمنية للبحث والواقعة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٢ بحدثين بارزين اولهما قيام الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠، وثانيهما، اجراء الانتخابات النيابية المبكرة عام ٢٠٠٢ اثر الازمة الاقتصادية التي مرت بها تركي، شمل البحث مقدمة ومبحثين جاء المبحث الثاني بعنوان التطورات السياسية وتأثيرها على مجريات الاحداث ١٩٨٠–١٩٨٤، اما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على الاحزاب اليسارية في تلك الفترة، واخيرا الخاتمة التي جاءت باستنتاجات جديدة.

المبحث الاول التطورات السياسية وتأثيرها على مجريات الاحداث ١٩٨٠–١٩٨٤

دأب العسكر على التدخل في الحياة السياسية وتوجيه بوصلة السياسية، من خلال الانقلابات العسكرية وادارة دفة الحكم في مختلف مفاصله[١].

ساهمت التطورات السياسية التي شهدتها تركيا في سبعينات القرن الماضي في ترك اثرها الواضح على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما خلق صعوبات جمة تواجه الحكومات المتعاقبة مما هيئات الاجواء لقيام انقلاب عام ١٩٨٠ بزعامة رئيس هيئة الاركان الجنرال كنعان ايفرين[٢] لتتولى شؤون السلطة[٣] وكان من اهم اسباب ذلك الانقلاب هو:

أ–تقاطع الايديولوجيات المساهمة في تشكيل الحكومة الائتلافية مما ساهم في اضعافها وكادت ان تجر البلاد الى حرب اهلية [٤].

ب–الصراع داخل المؤسسة العسكرية حفز ظهور الرغبة الواضحة لدى الضباط والرتب الدنيا للقيام بانقلاب عسكري وتغيير النظام السياسي[٥].

ج– تطور التنافس والصراع بين الاحزاب السياسية ساهم بتقويض الاستقرار السياسي داخل البلاد مما خلق حالة من التناحر، الذي ادى الى شلل الحكومة والمجلس الوطني[٦].

ح-بروز حركة فكرية يسارية راديكالية في تلك المرحلة شكل قلق واضح لدى الطبقة الحاكمة خاصة بعد ان نجحت في جذب وتغيير الجماهير والتي ساهمت في خلق وتنظيم احتجاجات(٧).

د-انتهاء فترة حكم الرئيس فخري كوروتورك(٨) في ١٦ نيسان ١٩٨٠، وعدم تمكن البرلمان من انتخاب رئيس جديد للبلاد مما تسبب بأزمة دستورية(٩) مع تفاقم الازمة الاقتصادية فكان الوضع الاقتصادي في البلاد يتجه نحو الافلاس(١٠).

ر-ظهور الجمعيات السرية ذات التوجه اليميني المتطرف، ففي مطلع السبعينيات من القرن العشرين بلغ عددها ما يقارب (٤٠) جمعية مدعومة فكريا وماديا من الخارج(١١) بالإضافة الى عودة الكفاح المسلح الكردي في جنوب شرق البلاد المتأثر بالأفكار الثورية اليسارية(١٢).

علاوة على ذلك كانت هناك اسباب خارجية ساهمت في وقوع الانقلاب منها، الاوضاع السياسية الداخلية في افغانستان حيث احتلت من قبل الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٩، واندلاع الثورة الاسلامية في ايران وسقوط الشاه ايران الذي يعد الحصن الغربي للإمبريالية الامريكية في المنطقة واعتبار تركيا احد الدول التي تمثل مصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلس تبعا لذلك اشارت القوى الوطنية الى القيادة العسكرية بالتدخل وتخليص البلاد من الهيمنة الامريكية(١٣).

ان عدم الاستقرار واستمرار حالة الفوضى دفعت ببعض ضباط الجيش التركي الى القناعة بان الوقت قد حان للتدخل وانهاء التدهور الذي يمر بها البلاد، لذلك وجهت القيادة العسكرية في الثاني من كانون الثاني عام ١٩٨٠ رسالة انذار الى المؤسسات السياسية عن طريق رئيس الجمهورية فخري كوروتروك، تضمنت قولا مفاده ان الجيش مضطر لتوجيه نداء الى الهيئات الدستورية في البلاد لتتحمل مسؤولياتها لكي تنفذ واجباتها وتتخذ اجراءات لإنهاء الفوضى المستمرة في البلاد(١٤) الا ان تلك الرسالة لم تغيير شيء من واقع البلاد مما اضطر الجيش للتدخل وقام بتنفيذ الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠

برئاسة الجنرال كنعان ايفرين رئيس هيئة اركان الجيش، فأذيع نبأ قيام الانقلاب من خلال اذاعة البيان رقم (١)[١٥].

شرع قادة الانقلاب بحملات اعتقال واسعة ضد اعضاء الاحزاب اليسارية المتطرفة، ومحاكمة ممثلي التيارات المتطرفة، ففي انقرة تم محاكمة (١٢٦) شخصا من اعضاء تلك التنظيمات وفر الباقين منهم الى خارج تركيا، تم اعتقال (٢٥) من نشطاء حزب العمل الفلاحي التركي[١٦] وكان من بينهم امينه العام وكانت وابرز الاتهامات التي وجهت لهم هي قيامهم بتنفيذ عمليات اغتيال واسعة والقيام بأعمال مسلحة وبالأمداد المالي، فوضعت السلطات العسكرية الجديدة اوليات خاصة متمثلة بمكافحة الارهاب والفوضى التي تعيشها البلاد، اما على الصعيد الشعبي فقد رحب الشعب التركي بتلك الاجراءات لإعادة الامن والاستقرار بعد مدة الفوضى السياسية ويريدون دعم تدابير السلطة العسكرية بهذا المجال[١٧].

اما عن موقف الاحزاب السياسية اليسارية والتنظيمات الاخرى من الانقلاب فكانت تتجه بالضد منهم، لان الانقلاب موجه ضد طموحاتهم واهدافهم، ويحدد من نشاطهم ولا سيما ان انقلاب الثاني عشر من ايلول ١٩٨٠، الغى الاحزاب السياسية على عكس انقلابي ١٩٦٠، وانقلاب ١٩٧٠ اللذان حظرا نشاطهم لمدة زمنية، وكذلك التنظيمات اليسارية كانت لا تؤيد الانقلاب لان العسكرين هم اشد اعدائهم، والقوات المسلحة تحاول ان تقضي على نشاطهم بشدة وقسوة[١٨].

حاول قادة الانقلاب اضفاء الشرعية على الانقلاب على اساس انهم يتصرفون بأسلوب وقائي، اي ان غرضهم كان تصحيحي من خلال البيان الاول الذي صدر في اليوم الاول للانقلاب واكدوا فيما بعد ان هدفهم اعادة النظام المدني والسياسي المتدهور الى مساره الصحيح لضمان الامن واعادة تشغيل الية الإدارة السياسية المختلة ووضع حد لانقسامات السياسيين اللذين عرضوا مستقبل النظام للخطر[١٩].

في ١٩ ايلول ١٩٨٠ تم الاعلان عن تشكيل الحكومة الانقلابية برئاسة قائد القوات البحرية الاسبق بولنت اولصو[٢٠] الذي قدم برنامج حكومته في ٢٧ ايلول ١٩٨٠ للتصديق

عليه من قبل مجلس الامن القومي[٢١] للتصديق عليه وتضمن مهام عدة منها اعداد دستور جديد للبلاد واعادة تنظيم المجالات السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسن قوانين جديدة وتغير قانون الاحزاب والانتخابات ونظام القضاء الخاص بالأمن، وكانت هذه الحكومة تتألف من الضباط المتقاعدين والبيروقراطيين ولم يكن هناك سياسي ناشط او سابق في اعضائها، وظيفتها التشاور مع مجلس الامن وتنفيذ قراراته مع احتفاظ مجلس الامن بحق فصل الوزراء الاعضاء فقد الجنرال كنعان ايفرين بوضوح تام انه لم يعد هناك مكان للسياسيين السابقين في تركيا المستقبلية[٢٢].

اصدر قادة الانقلاب بيان تشكيل مجلس الامن القومي برئاسة كنعان ايفرين واعلن برنامجه في تشرين الثاني عام ١٩٨٠ بين فيه[٢٣]:

١-تأمين الظروف الاولية لتشكيل المجلس التأسيسي.

٢-تشكيل المجلس التأسيسي والاعداد لدستور جديد يكون اول اعمال المجلس.

٣-اصدار قانون يتعلق بتركيبة وحقوق وواجبات المجلس التأسيسي.

٤-اصدار قانون يخص الاستفتاء حول الستور الجديد وتنفيذ هذا الاستفتاء.

٥-الاعداد لسن قوانين تتعلق بالأحزاب السياسية والانتخابات بحيث لا تتعارض مع الدستور الجديد بعد المصادقة عليه، ومن ثم تصديقها من قبل المجلس التشريعي.

٦-القيام بانتخابات عامة تتناسب مع القانون الجديد وتشكيل البرلمان ومباشرة الاعمال.

٧-مباشرة النشاطات الحزبية مع الاخذ بنظر الاعتبار الزمن اللازم لتأسيس الاحزاب التي يجب الا تتعارض مع الدستور الجديد وتلك القوانين الصادرة والمتعلقة بها.

٨-حل المجلس التأسيسي ومجلس الامن القومي، وبذلك تكون البلاد قد عادت الى الحياة الديمقراطية الطبيعية[٢٤].

في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١ اعلن مجلس الامن القومي عن بدء اعمال المجلس التأسيسي، اذ اعتبر تشكيل هذا المجلس بداية لعملية اعادة البناء الديمقراطي في البلاد[٢٥] تألف المجلس من (١٦٠) عضوا تم تعين (٤٠) عضوا من قبل مجلس الامن القومي، اما الاعضاء الاخرين فتم اختيارهم من بين (٣٦٠) مرشحا لا حزبيا[٢٦].

عين مجلس الأمن القومي في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨١، لجنة استشارية برئاسة سعدي ايرماك[٢٧] لإعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد، والعمل على إنشاء دستور جديد بدلاً من دستور عام ١٩٦١ [٢٨]، وبدأت اللجنة بأعمالها باستشارة رجال القضاء والمحاماة والجامعات، وفي نهاية ايلول ١٩٨٢ انتهى المجلس الدستوري من مناقشة مشروع الدستور واقدم على تسليمه مع بعض الاضافات والتعديلات الى مجلس الامن القومي للنظر فيه، وفي ١٨ تشرين الاول ١٩٨٢ صادق مجلس الامن القومي على مشروع الدستور بالقانون رقم (٢٧٠٩) الذي تضمن النص النهائي الناجز للدستور[٢٩]

صرح الجنرال كنعان ايفرين ان الخطر السياسي لا يزال مستمر وانه لم يتبقى الا القليل من الوقت حتى انتخابات ١٩٨٣ فمن الضروري سن القوانين بأقرب وقت والا سوف تتشابك الاحزاب السياسية التي ستكون حاضرة في النظام البرلماني بعد الانتخابات اذ بقي قانون الاحزاب والانتخابات النيابية كما هو عليه فمن الضروري الاسراع في تشريع قانون الاحزاب وقانون الانتخابات، ومن اجل تنظيم الاسس المتعلقة بعمل ونشاطات الاحزاب والأمور المتعلقة بأغلاقها من قبل الجهات المسؤولة تم اصدار قانون الأحزاب المرقم (٢٨٢٠) في ٢٤ نيسان عام ١٩٨٣[٣٠] والمتضمن (١٢٤) مادة اساسية و(٦) مواد ملحقة، فضلاً عن (١٨) مادة مؤقتة، وقد قسم على سبعة اجزاء، فأكدت المادتان الاولى والثانية على ان هذا القانون يهدف الى تنظيم اسس الاحزاب السياسية وتشكيلاتها ووظائفها ومسؤولياتها والضوابط الخاصة بغلق الاحزاب وآليات الانضمام والخروج منها [٣١].

نصت المادة الثالثة من قانون الاحزاب الى تجسد ارادة الشعب من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية وان تهدف برامجها وانشطتها الى تحديث البلاد وتطويرها في اطار الدولة الديمقراطية[٣٢] في حين وصفت المادة الرابعة الحزب السياسي على انه عنصر من العناصر الاساسية للحياة الديمقراطية السياسية اما من ناحية عمل الاحزاب السياسية فان المادة اكدت على" انه لا يمكن للأحزاب السياسية المؤسسة حديثا العمل على وفق سلك مناقض للمبادئ الديمقراطية وبضمنها العلمانية"[٣٣].

تطرقت المادة الخامسة من قانون الاحزاب السياسية ان لأي مواطن حق انشاء حزب سياسي على ان يكون ملائما مع مبادئ مقدمة دستور عام ١٩٨٢ وبضمنها العلمانية، وانه لا يجوز تأسيس احزاب تعمل ضد وجود الدولة والوحدة الوطنية والحقوق والحريات الاساسية، فمنعت هذه المادة شخص او مجموعة اشخاص من حكم البلاد، كما منعت هيمنة طبقة اجتماعية على الطبقات الاخرى[٣٤] فيما اكدت المادة السادسة ان لكل مواطن تركي وبحسب مواد القانون وشروط ونظام الاحزاب واصولها حق الانضمام الى الاحزاب السياسية وحق الانسحاب منها ولا يمكن الانتماء الى اكثر من حزب واد وبعكسه تلغى عضوية الشخص من الحزب[٣٥].

وتطرقت المادة السابعة من قانون الاحزاب تنظيم الاحزاب السياسية ولجانها المركزية ومنظمات المقاطعات والاقاليم والمجموعات الحزبية في الجمعية الوطنية لتركيا، واشارت المادة الثامنة شروط المشاركة الانتخابية للأحزاب التي تنوي المشاركة في الانتخابات النيابية على ان لا يقل الاعضاء المؤسسين عن (٣٠) شخصا من الذين يحملون الجنسية التركية، وان يكون مقر الحزب في انقرة، ويتم تزويد وزراء الداخلية بالمعلومات المطلوبة المتضمنة اسم وعنوان الحزب واسماء اعضائه وتحصيلهم الدراسي ومحل عملهم مع ارفاقها بالأوراق والمستندات الخاصة بهويتهم الشخصية وان توقع برامج الاحزاب من قبل جميع مؤسسيها، اما بالنسبة الى العضوية فجاء في المادة (١١) الحق لكل مواطن تركي بلغ سن الثامنة عشر ويتمتع بالحقوق السياسية والمدنية الانضمام الى الاحزاب[٣٦]في حين حذرت المادة (١٢) الاحزاب السياسية بعدم وضع انظمة داخلية اساسها التمايز بين المرشحين للعضوية على اساس العرق والجنس واللغة او الدين او الطبقة او العائلة او المهنة فهي تؤكد على ان جميع المواطنين الاتراك سواسية[٣٧].

اكد الفصل الثالث على تفاصيل تشكيلات المؤتمرات العامة الحزبية ورئيس الحزب وكل ما يتعلق بالقرارات والاداريات للهيئات التنفيذية للأحزاب[٣٨]واكدة المادة القانونية الرابعة على ان تأسيس الحزب وقرارتها وفعالياتها وانتخاب اعضائها يجب ان لا يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي نص عليها الدستور، وحدد الجزء الرابع من قانون

الاحزاب تشكيلات الأحزاب السياسية في المحافظات والأقضية والنواحي، فقد تم تحديد عدد الولايات التي يسمح للأحزاب السياسية تشكيل فروع فيها بـ(٣٤) محافظة تشمل مراكز المحافظات والاقضية فقط من مجموع المحافظات التركية البالغة (٦٧) محافظة، ولكن بموجب الصلاحيات التي منحت الى مجلس الأمن القومي بموجب قانون الاحزاب، وقد حدد عدد المحافظات بـ(٢٣) محافظة وهذا يتناقض مع نص القانون الذي حدد (٣٤) محافظة كحد ادنى[٣٩]واكد الجزء الخامس تشكيل الاحزاب السياسية الكتل النيابية داخل المجلس الوطني الكبير، فأكدت المادة (٢٢) من قانون الاحزاب عند تشكيل الحزب لكتلة برلمانية داخل المجلس الوطني الكبير ان لا يقل عدد اعضائها عن (٢٢٠) نائب[٤٠]، واشار الجزء السادس على تنظيم انتخاب الاحزاب لعضوية المجلس الوطني[٤١] اذ اشارت المادة (٣٣) الى ان الحزب الذي لم يحصل على نسبة ١٠% من الاصوات الشرعية في الانتخابات العامة والمحلية لا يمكن ان يمثل في المجلس الوطني الكبير[٤٢].

اما الجزء السابع فتناول محظورات الاحزاب السياسية ورقابة المحكمة الدستورية، اذ وضع قانون الاحزاب السياسية لعام ١٩٨٣ شروط منها ان تتخذ هذه الاحزاب اسماء جديدة وبزعامات جديدة غير تلك التي تداولت المناصب السياسية في العهد السابق، وقضت الشروط منع كل من صدرت بحقهم احكام تتعلق بالفساد مزاولة العمل السياسي لمدة (٥-١٠) سنوات حيث بلغ عدد المشمولين (٧٢٣) شخص من مختلف الاحزاب السياسية القديمة وبعض الجمعيات والمنظمات المرتبطة بها[٤٣].

بحلول ١٣ حزيران ١٩٨٣ تم اصدار قانون الانتخابات التركي الجديد والذي نص على حق أي مواطن تركي المشاركة في الانتخابات النيابية وفي الترشيح بصورة مستقلة أو ضمن أي حزب سياسي والمشاركة في التصويت على الاستفتاءات الشعبية ولكن ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون وهذا الامر يتطابق مع نص المادة (٦٧) من الدستور والتي نصت على: "أن من حق كل مواطن تركي أن يشارك في عملية الاستفتاء والانتخاب وترشح نفسه لعضوية المجلس الوطني التركي الكبير سواء في صفوف حزب سياسي او مستقلا ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون"[٤٤] على أن تجري

الانتخابات النيابية مرة كل خمس سنوات أو عندما يرى المجلس الوطني التركي الكبير ضرورة تقديمها عن موعدها وهذا يتطابق مع نص المادة (٧٧) من الدستور الذي يؤكد على اجراء الانتخابات كل خمسة اعوام، ومع امكانية المجلس الوطني الكبير تقديمها عن موعدها[٤٥].

المبحث الثاني الاحزاب اليسارية

١-حزب العمال الكردستاني (pkk)

بدأ الحزب نضاله من قبل عبدالله اوجلان[٤٦] مع عدد من زملائه الكرد، وتأثر هذا الحزب بالأفكار والنشاطات الثورية ذات الطابع الماركسي التي كانت الجامعات والمنتديات الفكرية في تلك المرحلة منبرا لها، بعد ذلك استطاع كسب العديد من المؤيدين له وتثبيت وجوده[٤٧].

يذكر الامين العام للحزب عبدالله اوجلان ان نضال الحزب بدأ ايديولوجيا شفهيا، ولم يكن كتابيا، حتى ان التنظيم لم يمتلك اسما، فكان البعض يسميهم (ثوار كردستان) والبعض الاخر يسميه (ابو) ومعناها العم فبدأ الحزب نضاله بكلمتين (كوردستان مستعمرة)[٤٨].

كانت بداية الحزب متكونة من (٥-٦) اشخاص وبعد ذلك بدأ الحزب بالتطور وتشكيل مجموعات في جميع المناطق، وفكرت تلك المجموعات في اعلان الحزب بعد ان عقدت اجتماعا في ديار بكر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ استمر ٤ ايام نوقشت خلاله عدة قضايا وفي ذلك الاجتماع قرروا تأسيس الحزب واعد البيان التأسيسي وشكلت اللجنة التحضيرية وتم الاعلان عنه رسميا عام ١٩٧٩ باسم حزب العمال الكردستاني[٤٩].

ان بداية عام ١٩٨٠ هو بداية النشاط السياسي والعسكري للحزب، وبعد تصاعد المواجهة بين السلطة والحزب قرر الحزب الانسحاب والخروج من تركيا او ما اسماه (بالانفتاح على الخارج) واعتبروه انسحابا اضطراريا على اساس الثورة والمقاومة وكان ذلك الانسحاب على مرحلتين الاولى سميت (الانسحاب النسبي) الذي حدث عام ١٩٧٩ وتحول لاحقا الى (انسحاب عام وضروري) مع قيام حكومة ١٢ ايلول ١٩٨٠ العسكرية

التي شنت هجوما على قيادة ومواقع الحزب فلم يتمكن الحزب من الاستمرار داخل تركيا فاتجهت كوادر الحزب الى سوريا ولبنان وبعض الدول الاوروبية من اجل ممارسة نشاطاتهم في موضع امن ومستقر(٥٠).

٢-الحزب الاشتراكي الثوري الكردستاني

تأسس هذا الحزب عام ١٩٨٠ وكانت منظمة كاوه(٥١)بمثابة الجناح العسكري له الذي يؤمن بالماركسية الا انه تلقى الضربة القاضية في نيسان عام ١٩٨١ عندما قامت السلطات التركية بالقبض على الكادر المتقدم في الحزب، وبعد عام ١٩٨٢ انقسم هذا الحزب على نفسه حين انفصلت عنه الكوادر غير المؤمنة بالفكر الاشتراكي وشكلت حزب الانبعاث الكردي اليميني الداعي الى اقامة دولة كردية في كردستان عن طريق الكفاح المسلح(٥٢).

٣-الحزب الديمقراطي الكردستاني

هو امتدادا للتيارات الاقطاعية والحرفيين وكبار ملاكي الاراضي والاغوات الاكراد في تركيا تأسس عام ١٩٦٥ من قبل المحامي فايق بوجاك (نائب مدينة اورفا التركية) وسعيد الجي (محاسب في ديار بكر) وآخرين، اعتمد اعضاء هذا الحزب في تنظيمهم على الاحزاب القومية في كل من العراق وسوريا وكان تأثير اكراد العراق واضحا على الشعار الذي رفعه الحزب (الحكم الذاتي الإداري والثقافي للشعب الكردي في كردستان تركيا ضمن اطار الجمهورية التركية) (٥٣).

اثبت الحزب كفاءة في ميدان النضال الكردي، رغم الانقسامات خلال السبعينيات ولعدم وجود زعامة قوية له وانصراف كوادره للانضمام الى الاحزاب الكردية الاخرى، لاسيما حزب العمال الكردستاني بعد عام ١٩٨٢، ادى به الى ان يتحول الى تنظيم مسلح اكثر منه حزب سياسي مرموق(٥٤).

٤-منظمة البيشمركة (منظمة الفدائيين)

منظمة كردية فدائية، تحت قيادة حسين بيلديريم، تتعاون مع منظمة اليسار الثوري، لها عدة فروع في بعض الاقطار الاوروبية مثل (السويد، المانيا، انكلترا) وتنحصر

نشاطاتها بين العمال الاكراد العاملين في اوروبا[٥٥] وان اهدافها ونشاطاتها تختلف عن اهداف حزب العمال الكردستاني لذلك يحدث بينها في بعض الاحيان مشاحنات والانتقادات السياسية[٥٦].

٥-منظمة العمال والفلاحين الاكراد

كانت تلك المنظمة امتداد لحزب العمال والفلاحين الاتراك[٥٧]وهو الجناح الماوي الصيني من الحزب الشيوعي التركي، كانت هذه المنظمة تدعو الى بناء دولة كردية مستقلة في تركيا، وفيما بعد انضم العديد من كوادرها الى حزب العمال الكردستاني[٥٨]

٦- الحزب الشعبي ومشاركته في الانتخابات

مع عودة الحياة السياسية المدنية في تركيا بعد فترة الانقلاب، جرت انتخابات نيابية عامة، وحظيت هذه الانتخابات مشاركة ضخمة من الناخبين اذ بلغت نسبة الناخبين (٩٢,٢٧) من مجموع من لهم حق الانتخاب[٥٩]، وبدأت عملية تقديم الطلبات الى وزارة الخارجية التركية بدأ من ١٦ ايار لتأسيس احزاب سياسية جديدة، وبعدة عدة اسابيع اسس اكثر من (١٧) حزبا كانت اكثرها وقتية في الوقت الذي كانت فيه القيادة العسكرية تسعى الى ايجاد اقل عدد ممكن من الاحزاب على الساحة السياسية خشية عودة مأساة الحكومات الائتلافية التي سبقت انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠[٦٠]، وعبرت المؤسسة العسكرية التي كانت تدير ملف الحياة الحزبية عن رغبتها بتقليص ذلك العدد الى اقل ما يمكن تجنبا للمشاكل التي حدثت قبل انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠[٦١] وعندما جرت الانتخابات البرلمانية في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٣ سمح لثلاث احزاب التي عدت مستوفية لشروط قانون الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وهذه الاحزاب هي حزب الوطن الام[٦٢] وحزب الديمقراطي القومي[٦٣]والحزب الشعبي[٦٤].

يعد اول حزب يساري من حيث التأسيس، يمثل الجناح الاتاتوركي في حزب الشعب الديمقراطي[٦٥] اعلن تشكيله في ١٩ ايار ١٩٨٣ برئاسة نجدت غالب[٦٦]والذي كان في السابق سكرتير في حكومة عصمت اينونو خلال ولايته الاخيرة كرئيس للوزراء[٦٧].

يعد الحزب حزبا ديمقراطيا علمانيا اجتماعيا ويقصد بالعلمانية الحيادية ازاء المعتقدات، فيؤكد على حرية الفكر والمعتقد والالتزام بكافة بمبادئ اتاتورك الديمقراطية وحقوق الانسان بالإضافة الى سلطة وسيادة الشعب والاعتماد على الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتمسك بوحدة الاراضي التركية والشعب مع رفض اي شكل من اشكال الانقسامات والتوجهات الانفصالية[٦٨] اذ سعى الحزب الى تحقيق مبادئه من خلال الحفاظ على المبادئ التي وضعها مصطفى كمال اتاتورك[٦٩]

جرت اول انتخابات بعد انقلاب عام ١٩٨٠ في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٨٣ والتي ساهمت في تغير الهيكل السياسي للدولة التركية وكان الهدف منها الحيلولة دون عودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ١٢ ايلول ١٩٨٠ فلم تسمح الحكومة الا للساسة الجدد بالبدء بتشكيل احزاب جديدة في ٢٥ نيسان ١٩٨٣ واحتفظ مجلس الامن لنفسه بسلطة الاعتراض دون ابداء اسباب على اي عضو مؤسس في اي من الاحزاب الجديدة ولذلك فقد استغرق الامر (٤) شهور قبل ان يصبح بإمكان ثلاثة احزاب ان تتأهل للمشاركة في الانتخابات[٧٠].

توجه الناخبين الى صناديق الاقتراع في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٣ وضماناً لحسن سير الانتخابات قام الجيش بتقسيم المناطق الى والدوائر الانتخابية الى اربعة اقسام ضماناً لأحكام السيطرة عليها وان يتولى الجيش مهمة مراقبة الاوضاع الانتخابية[٧١].

فاز بالمرتبة الاولى حزب الوطن الام، وجاء في المرتبة الثانية الحزب الشعبي[٧٢]

٧- الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي

تأسس في ٦ حزيران عام ١٩٨٣ على يد اردال اينونو[٧٣] وهو امتداد لحزب الشعب الجمهوري المنحل وممثلا لأحزاب اليسار الديمقراطي وساهم في تأسيس الحزب اربعة من رؤساء نقابات العمال[٧٤]وفي ١٣ تشرين الاول ١٩٨٣ شهد الحزب انضمام حزب النظام الجديد الذي تأسس في الاول من تموز ١٩٨٣ بزعامة وهاب اسن داغ وبسبب قرار الفيتو الموجه ضد اينونو وعشرين مؤسسا للحزب انتقلت زعامة الحزب الى جزمي كارتاي[٧٥] وحرم الحزب من المشاركة في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٣[٧٦].

اكد برنـامج هذا الحزب على تمسكه بمبادئ الجمهورية، والقومية، والعدالة الاجتماعية، والعلمانية [٧٧]، ويدعو إلى التمسك تركيا في عضوية حلف شمال الأطلسي ويدعم انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي، كما يؤكد على ضرورة وجود حماية للحقوق والحريات الأساسية داخل تركيا[٧٨] كما عرف الحزب نفسه ممثلا لطبقة العمال، اذ اكد برنامجه تمثيل تطلعات العمال والفلاحين والكادحين في القرى والمدن، وتعد الحريات العامة من استقلالية الفكر والمذهب والمعتد وحرية الاقليات والقوميات والحقوق الاساسية من اهم مبادئ الحزب التي ركزت على اعتماد المبادئ الديمقراطية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية[٧٩].

اما في السياسة الخارجية فأن الحزب نادى بالالتزام بمبدأ اتاتورك (السلم في الداخل والخارج) وسياسة دمج تركيا بالعالم الغربي[٨٠].

الخاتمة

تعرضت العديد من الاحزاب اليسارية الى الغلق على يد المحكمة الدستورية، كما شهدت بقية الاحزاب حالة من التنافس والصراع فيما بينها ادت الى حدوث فوضى سياسية دفع المؤسسة العسكرية الى القيام بانقلاب عام ١٩٨٠ والسعي الى احكام سيطرتها على الحياة الحزبية من خلال العديد من الاجراءات التي استهدفت عزل البلاد عن كل تأثيرات الاحزاب لحين اتمام البناء السياسي للبلاد.

الهوامش :

(١) طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، ط٢، دار النهضة، الجيزة، ٢٠١٣، ص٨٠.

(٢) كنعان ايفرين: وهو احمد كنعان ايفرين ولد عام ١٩١٧ في مانيسيا حيث اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وتخرج من الاكاديمية العسكرية عام ١٩٣٨، ثم تخرج من الاركان العسكرية عام ١٩٤٩ وشغل مناصب عدة منها ضابط اركان القوات المسلحة، ومنصب رئيس عمليات الكورية والتدريب ثم اصبح رئيس اركان المهمة ورئيس اركان الجيش في ٧ آذار ١٩٧٨، وقاد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠. للمزيد ينظر؛ Huyin Fidan , Turk Siyasi Tarih ١٩٢٠-٢٠١٠, Ankara, ٢٠١٦, s.٦.

(٣) ندى اسماعيل عبد محمد، التطورات السياسية في تركيا ما بين عامي (١٩٨٠-١٩٩٠) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٤٢-٤٣.

(٤) يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ السياسي الحديث والمعاصر ١٩٢٣-٢٠١٨، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٠، ص٣٥١.

(٥) Acar Kutay, Civilian and Military Relations in Turkey: Ahistorical Survey, cml working paper, ٢٠١٦, p.١٨٤.

(٦) وزارة الخارجية العراقية، التقارير التي اعدتها وزارة الخارجية حول قضايا دولية متعددة ١٩٨٠-١٩٨١، التقرير الثالث عشر في ١٨ ايلول ١٩٨٠، ص١١٣-١١٤. للمزيد ينظر؛ ملحق رقم (٢)

(٧) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، ط١، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٧٤-٣٧٥.

(٨) فخري كوروتورك: ولد عام ١٩٠٣ في استنبول، عام ١٩٥٧ عين قائدا للقوات البرية التركية وبعد انقلاب ١٩٦٠ احيل الى التقاعد وبعد ذلك عينه جودت صوناي ف مجلس الشيوخ، اصبح رئيسا للجمهورية خلال المدة (١٩٧٣-١٩٨٠) وهو سادس رئيس للجمهورية التركية توفي عام ١٩٨٧. للمزيد ينظر؛ منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة الى الحداثة من اتاتورك الى اردوغان، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٥٧-١٥٨.

(٩) Acar Kutay, o.p.cit, p.١٩١.

(١٠) Acar Kutay, o.p.cit, p. ١٨٥,١٩١.

(١١) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، التطورات السياسية والدستورية في تركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص٤٥.

(١٢) سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، ط١، الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٩٢.

(١٣) علي حمزة سلمان الحسناوي، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠، "مجلة جامعة كربلاء"، المجلد الثامن، العدد ٣، ٢٠١٠، ص١٢٠.

(١٤) Acar Kutay, o.p.cit, p.١١-١٢.

(١٥) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٨، ص٥٠-٥١.

(١٦) حزب العمل الفلاحي التركي: تأسس هذا الحزب في شباط عام ١٩٧٨، من قبل دوغوبيرنتشيك، وهو قريب جدا للأفكار الماوية الصينية ومخلص لها تبنى الاشتراكية العلمية وتخلى عن اسلوب

العنف وكان معاديا للسوفيت الى درجة انه رأى بعض المحاسن في حلف الشمال الاطلسي، حصل الحزب على تأييد من اغلب الاكراد وذلك بسبب تبنيه لمطالبيهم، وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٠ تم القاء القبض على رئيس الحزب و(١٢) من اتباعه. للمزيد ينظر؛ حامد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والاسلام السياسي دراسة تحليلية، ط١، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٤١.

(١٧) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٣٩٥-٣٩٦.

(١٨) سيار كوكب الجميل، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والاتراك، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٢.

(١٩) EGEMEN BAŞAR BEZCİ , ŞİDDET VE DARBE: ١٩٨٣-٢٠٠٢ YILLARI ARASI TÜRKİYE'DEKİ SİVİL-ASKER İLİŞKİLERİNİN, Yüksek Lisans Tezi, İstanbul, ٢٠١٤, S.٦٣.

(٢٠) بولنت اولصو: ولد عام ١٩٢٣ في اسكدار في تركيا، تخرج من الاكاديمية البحرية، وعمل في البحرية التركية، خدم في مؤسسة قسم التخطيط وقائد قوات التحالف لمنطقة البحر المتوسط، وفي عام ١٩٧٠ اصبح ادميرال، وخدم بصفة قائد للأسطول البحري لمنطقة شمال تركيا ورئيس للأركان القائد الاعلى للبحرية التركية والاسطول البحري، وفي عام ١٩٧٧ اصبح نائب امين سر القيادة العامة في البحرية التركية، تقاعد عن عمله الوظيفي عام ١٩٨٠، توفي عام ٢٠١٥. للمزيد ينظر؛ هزبر حسن شالوخ، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية التركية ١٩٣٧-١٩٨٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢٦٣.

(٢١) مجلس الامن: وضعت النواة الاولى لهذا المجلس عام ١٩٦٠ من خلال تبني الفلسفة التي قام بحمايتها بعض المسؤولين العسكرين والمدنيين حتى استطاع ان يصل الى قوة تأثيره الحالية وخاصة بعد انقلاب ١٩٨٠، يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة ووزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية ووزير الخارجية وقائد القوة البرية وقائد القوة الجوية والقائد العام لقوات الدرك (الجندرمة) على ان تتم جلساته برئاسة رئيس الجمهورية حسب المادة (١١١) من الدستور التركي ومن اهم مهامه وضع القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الامن القومي، ووضع الاسس العامة لدعم وتحقيق الاهداف القومية ، واتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود الدولة واستلالها وتكاملها وعدم تجزئتها وحماية امن وسلامة المجتمع. للمزيد ينظر؛ وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، "مجلة قضايا سياسية"، جامعة النهرين، العددان الخامس والسادس، المجلد الثاني، ٢٠٠٤، ص١٤.

(٢٢) كريم مطر حمزة الزبيدي، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٤٥.

(٢٣) علي اسماعيل زيدان الجبوري الحياة النيابية في تركيا ومراحل تطورها للمدة ١٩٨٣-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠١٧ ، ص١٢.

(٢٤) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٤٢٥.

(٢٥) عبد الرحمن بهلول، المصدر السابق، ص٥٢.

(٢٦) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، خيارات السياسة الخارجية التركية، ملف رقم (٢١)، ٨-١٩٨٢\٩\٢١، ص٢٢.

(٢٧) سعدي ايرماك: نائب مستقل شكل وزارة جديدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ تولت ادارة امور البلاد، الا انها فشلت في نيل ثقة المجلس الكبير واستقالت في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٤، الا انه ظل في منصبه رئيسا للوزراء بالوكالة، دعاه الرئيس التركي فخري كورتورك الى تشكيل ائتلاف وطني لكن ارماك فشل في المهمة. للمزيد ينظر؛ هزبر حسن شالوخ، المصدر السابق، ص٢٧٠.

(٢٨) احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد٦٠، ٢٠٠٤، ص٢٤.

(٢٩) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٤٢٧-٤٢٨.

(٣٠) Ercüment BERK, ١٩٨٣ SEÇİMLERİNE GİDEN SÜREÇTE KURULAN SİYASİ PARTİLER VE PROGRAMLARI, Yüksek Lisans Tezi, ANKARA ÜNİVERSİTESİ, s.٧٣-٧٤.

(٣١) هزبر حسن شالوخ، المصدر السابق، ص٣١٠.

(٣٢) جمال كمال اسماعيل، الحياة الحزبية في تركيا ١٩٨٣-٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص٣٨.

(٣٣) علي اسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص٢٣-٢٤.

(٣٤) احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا ، ص١٧٣.

(٣٥) جمال كمال اسماعيل، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٣٦) Ercüment BERK, A.g.e, s.٧٥-٧٦.

(٣٧) هزبر حسن شالوخ، المصدر السابق، ص٣١٢.

(٣٨) علي اسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص٢٥.

(٣٩) يزن خلوق محمد ساجد، الاحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا تجربة حزب العدالة والتنمية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص٥٥.

(٤٠) لم تشير المصادر الى مجموع عدد النواب داخل المجلس الوطني الكبير.

(٤١) هزبر حسن شالوخ، المصدر السابق، ص٣١٣.

(٤٢) كمال السعيد حبيب، الدين والدولة في تركيا صراع الاسلام والعلمانية، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٤٠.

(٤٣) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢١٠.

(٤٤) كوثر طه ياسين النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته نحو العراق، اطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ ، ص١٤٩.

(٤٥) محمد نور الدين ، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، ط١، رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٧٢-٢٧٣.

(٤٦) عبدالله اوجلان: :- زعيم حزب العمال الكردستاني ويلقب بـ(آبو) وكلمة أوجلان تعني (آخذ الثأر) نسبة إلى عشيرة تعرف بهذا الاسم، وهو من مواليد عام ١٩٤٧، ولد في قرية عمرلي في قضاء هالفني التابع لولاية أورفا جنوب تركيا، وهو من أسرة فلاحيه فقيرة يتحدث التركية والدته تركية، تابع أوجلان دراسته في قرية أرمنية قديمة، وحفظ سور من القرآن الكريم، إلى درجة أن أمام المسجد في القرية الصغيرة كان يقول له معلقاً على شدة تقواه " يا عبدالله ، أذا مضيت بهذه السرعة فأنك ستطير، أي ستصبح ولياً أو ملاكاً " وعليه نرى ان أوجلان في مقتبل شبابه كان يتمنى ان يكمل تعليمه في العلوم الدينية الا ان صراع الأفكار عنده دفعه إلى اشتباكات فكرية الأمر الذي دفعه ان يكون بين صفوف الاشتراكيين، أنهى دراسته في ولاية أنقرة ، وتلقى تعليمه في كلية العلوم السياسية في أنقرة وتأثر بالاشتراكية وقادتها وعمل على تطبيق أفكار ومبادئ الحزب الشيوعي فضلاً عن تمسكه الشديد بقوميته الكردية. للمزيد ينظر؛ رؤى سنان جواد، دور حزب العمال الكردستاني وتطور القضية الكردية في تركيا للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٦٥؛ أحمد نوري النعيمي ،العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠، ص٢٦١ – ص ٢٦٢؛ نبيل الملحم ، سبعة أيام مع آبو، ط١ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٩، ص ٣٤- ص٣٧.

(٤٧) حنا عزو بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية-التركية ١٩٨٤-٢٠٠٧، "مجلة دراسات اقليمية"، مركز الدراسات الاقليمية، العدد ١٢، مج ٥، ٢٠٠٨، ص٤.

(٤٨) وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، "مجلة دراسات استراتيجية"، مركز الدراسات الدولية، العدد٨٠، ٢٠٠٥، ص٩٧-٩٨.

(٤٩) حامد محمد طه السويداني، قضية حزب العمال الكردستاني واثرها في العلاقات التركية الروسية ١٩٨٤-١٩٩٩، "مجلة دراسات اقليمية"، جامعة الموصل، المجلد ١٠، العدد ٢٩، ٢٠١٣، ص٢١٩.

(٥٠) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٣-٣٤.

(٥١) منظمة كاوه: برز نشاط هذه المنظمة عام ١٩٧٨ والتي كانت تهدف الى جمع اكراد كل من تركيا وايران والعراق وسوريا في ظل دولة كردية مستقلة، كانت المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية قواعد ومراكز لتدريب عناصرها التي اشتركت في تنفيذ الكثير من العمليات المسلحة ضد السلطة التركية، الا ان اجراءات الحكومة التركية التي اتخذتها بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ ادت الى ضعفها وانعزالها عن القوى الكردية اليسارية الاخرى. للمزيد ينظر؛ سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٢٨.

(٥٢) ابراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، ط٢، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٨، ص١٩٢.

(٥٣) سعد عبد العزيز مسلط، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣-١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص١٠٧.

(٥٤) ابراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، ص١٩٢-١٩٣.

(٥٥) وليد رضوان، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٥٦) ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٥٧) حزب العمال والفلاحين الاتراك: تأسس في ١٧ حزيران ١٩٤٦ في استانبول، اسسه كل من اثم روحي بالقان وصلاح الدين يورولما اوغلو، محمد شكري صكبان، نجم الدين دلي اورمان وعرفان رجب نايل وعلي قودا وابراهيم طوقاي، وكان الهدف من تأسيس الحزب اقامة منظمات ديمقراطية وفقاً لبرنامج حزب العمال البريطاني من اجل النهوض بالبلاد، واعطاء الاولوية لمصلحة الطبقة العاملة وتنشيط الادارة الداخلية للبلد، والاستفادة من عمال المدن الذين يعملون في المصانع وجميع المؤسسات والسعي الى تحسين مستقبل المزارعين والعمال، وللحزب فروع عدة منها اوشاك، اسكيشهر، ادرنة، ازمير، ووصل عدد فروعه الى (١٧) فرع . للمزيد ينظر؛ خالد عبدالوهاب عبدالرزاق، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية ١٩٦٠-١٩٧١، "مجلة كلية التربية الاساسية"، العدد ٧١، ٢٠١١، ص١٩.

(٥٨) ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص١٩٢

(٥٩) نور آجقو، الانقلابات العسكرية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ الاسباب والنتائج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، ٢٠١٧، ص١١٥.

(٦٠) خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الاسلام والحراك الاسلامي في تركيا، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص١٢٨.

(٦١) احمد حجي ابراهيم الريكاني، انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ في تركيا دراسة في دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٧، ص١١٩-١٢٠.

(٦٢) حزب الوطن الام: اسسه الاقتصادي الليبرالي توركت اوزال ، في ٢٠ ايار ١٩٨٠، وهو حزب يميني اتخذ النحلة الشغالة وهي تحوم حول تركيا التي رسمت على صورة خلية النحل شعارا له، وكان الحزب يستهدف ان يحتل مكان حزب العدالة الذي يتزعمه ديميرل، في انتخابات ١٩٨٣ نال الحزب ما مجموعه (٢١١) مقعدا من مقاعد مجلس الوطني التركي الكبير من مجموع (٤٠٠) مقعد مما اهله بتشكيل الحكومة بمفرده، وبهذا يكون حزب الوطن الام الحزب الاول منذ الدخول في التعددية الحزبية الذي استطاع تشكيل الحكومة دون اللجوء الى ائتلاف مع احزاب اخرى. للمزيد ينظر؛ عبد العزيز محمد عوض الله، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، (د.ت)، ص٧٤؛ Mahmut Hakki Akin, Turgut Ozal anavatan partisi muhafazakarligi, muhafazakârdüşünce, Sayı٥٥, ٢٠١٨, s.١٢٢.

(٦٣) حزب الديمقراطي القومي: تأسس في ١٦ ايار ١٩٨٣، بزعامة الجنرال توركت صون الب، وهو حزب يميني مؤيدا للقيادة العسكرية لانقلاب ١٩٨٠، ويستمد منهجه من فلسفة ذلك الانقلاب، وتلقى الحزب دعما من الجنرال كنعان ايفرين وعد بمثابة حزب حكومي. للمزيد ينظر؛ M.serhan yucel, Turkiye N in siyasal pariler ١٨٩٥-٢٠٠٦, Istanbul, ٢٠٠٦, s.٥٣.

(٦٤) خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الاسلام والحراك الاسلامي في تركيا، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص١٢٨.

(٦٥) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط١، دار الشروق، ١٩٩٩، (د.ت)، ص١٤٤.

(٦٦) نجدت غالب: ضابطا طيارا في الكلية الجوية التركية، تولى منصب السكرتير الخاص لعصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٦١، ثم اصبح وكيل وزارة في مكتب رئيس الوزراء بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠، ثم تقاعد في نيسان عام ١٩٨٣ ليمارس العمل السياسي الحزبي. للمزيد ينظر؛ سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، المصدر السابق، ص٣٨.

(٦٧) Berkesen, Social Democratic populist part and the transformation of the Turkishleft: an unfinished dream, Submitted to the Graduate School of Arts and Social Sciences in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Sabancı University, ٢٠٠٥, s.٣٨.

(٦٨) جمال كمال اسماعيل، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٦٩) هزبر حسن شالوخ، المصدر السابق، ص٣٢١.

(٧٠) فيروز احمد، انتخابات عام ١٩٨٣ في تركيا، في مجموعة مؤلفين، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، اعداد ومراجعة: غانم بيبي وسامي الرزاز، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٤٩.

(٧١) جريدة الثورة، بغداد، العدد ٤٩١٨، ٤تشرين الثاني ١٩٨٣.

(٧٢) Sedat KARAKAYA, A.g.e S.١٥٣; Ercüment BERK, A.g.e,S.١١٥.

(٧٣) اردال اينونو: وهو نجل عصمت اينونو ولد في انقرة عام ١٩٢٦، حصل على البكالوريوس في الفيزياء ثم اكمل دراسته ونال الدكتوراه في معهد كاليفورنيا التكنولوجي، بعدها عمل استاذا في جامعة انقرة، وسافر الى الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٥٧-١٩٦٠) لأجراء الابحاث الخاصة بالطاقة الذرية، اصبح عميدا لكلية الآداب والفنون، وبعد عام ١٩٧٧٤ اصبح عميد لكلية العلوم السياسية، كما عمل في لجنة الناتو ومنظمة اليونسكو، ودخل عالم السياسة بتأسيسه الحزب الديمقراطي الاجتماعي، توفي في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٧. للمزيد ينظر؛ جمال كمال اسماعيل، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٧٤) حامد محمد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والاسلام السياسي دراسة تحليلية، ص٧٨.

(٧٥) جمال كمال اسماعيل، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٧٦) Uğur Tekiner, THE SOCIAL DEMOCRATIC POPULIST PARTY: REVISITING THE RECENT PAST OF SOCIAL DEMOCRACY IN TURKEY, "SBF Dergisi,", Ankara Üniversitesi, ٢٠١٩, p.٣.

(٧٧) Sosyal Demokrat halkcl partisi ١٩٨٧, Usncu Olcanustu Kurltay, Ankara, ١٩٨٧, s.٢٢.

(٧٨) سندس سرحان احمد، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام شبه الرئاسي، رسالة ماجستير غير منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٦٢.

(٧٩) جمال كمال اسماعيل، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٨٠) جمال كمال اسماعيل، المصدر السابق، ص١٠٥